



العناوين الرئيسية

يهدف التعداد السكاني إلى الحصول على معلومات موضوعية عن التطورات الاجتماعية-الاقتصادية في البلاد وعن تركيبته السكانية منذ آخر تعداد، وذلك لوضع قاعدة بيانات ديموغرافية واجتماعية-اقتصادية عن السكان وتوزيعاتهم بحسب العمر والجنس والمواطنة وتوزيع السكان والتعليم ومصادر الدخل والوظائف والهجرة والظروف المعيشية وغيرها داخل البلاد وفي أقسامها الإدارية والإقليمية. وكان آخر تنفيذ لتعداد سكاني شامل في العراق في عام ١٩٨٧؛ وذلك لأن تعداد عام ١٩٩٧ لم يشمل إقليم كردستان. وتم تأجيل تعداد عام ٢٠١٠ بعد اكتمال الاستعدادات.

شركاء وجهات ذات صلة لضمان دمج وإشراك الجميع في العملية، وزيادة صلاحيات رئيس المفوضية المالية لتسريع عملية صرف أموال الدولة المرصودة لتنفيذ مختلف مراحل التعداد السكاني، كما تم منح استثناءات للتخفيف من صرامة بعض إجراءات الحكومة للمناقصات لشراء الأجهزة اللازمة للتعداد السكاني وما يتطلبه من أغراض لوجيستية. وكانت جهود الدعم والمناصرة والتوعية بأهمية التعداد السكاني قد وصلت إلى أعلى مستويات الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق لضمان تشكيل بيئة سياسية مواتية مستديمة لتنفيذ التعداد السكاني، وركزت النقاشات على الفوائد التنموية التي ستعود على العراق.

وتم إجازة مدونة وطنية لتكون بمثابة خارطة طريق لتنفيذ التعداد السكاني، في حين يستمر العمل على مسودة الإستبيان، وإحصاء السكان والوثيقة الوطنية لدعم ومناصرة التعداد السكاني. ووضعت اللمسات الأخيرة على خطة العمل المفصلة لمراحل التعداد وتحديد عدد الأفراد اللازمين لتنفيذه، كما قام فريق الإتصال وتكنولوجيا المعلومات بوضع برنامج مفصل يحرص على إعتماد العراق على الطاقات والكفاءات الوطنية لتطبيق عملية الإحصاء الإلكترونية.



عين الدكتور مهدي العلق في عام ٢٠١٩ مستشاراً وطنياً للتعداد السكاني في العراق لعام ٢٠٢٠، وكان قبل توليه هذا المنصب يعمل أميناً عاماً لمجلس الوزراء العراقي. وشغل الدكتور العلق عدداً من المناصب منها إدارة مكتب رئيس الوزراء منذ عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٦، ونائب وزير التخطيط منذ عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٤. كما عمل رئيساً للجهاز المركزي للإحصاء من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٤

عانى العراق لما يقارب من أربع عقود من العنف والحروب وعدم الاستقرار ومن العقوبات، إلا أن الصراع خلال السنوات الثلاث الأخيرة وحدها أدى إلى نزوح ثلاثة ملايين شخص وحول أجزاء مختلفة من البلاد إلى ساحات قتال ومناطق حرب ترتب على أثرها إصابة البنية التحتية المدنية بأضرار جسيمة أو تدميرها بالكامل، إلا أن العراق أعلن في نهاية عام ٢٠١٨ بداية مرحلة الإنعاش وإعادة الإعمار في البلاد. وفي شهر ديسمبر ٢٠١٨، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وضع العراق وثيقة مشروع التعداد السكاني الكامل والتي تشرح إطار وخطة العمل لعملية التعداد السكاني. وفي شهر إبريل ٢٠١٩، وافق عادل عبد المهدي، رئيس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للسكان، على إجراء التعداد السكاني في العراق لعام ٢٠٢٠، فبدأت منذ تلك اللحظة عمليات الإعداد لبدء التعداد السكاني لاسيما عقد الاجتماعات الدورية للمفوضية العليا للسكان برئاسة الدكتور نوري الصباح الديلمي، وزير التخطيط.

وفي شهر يوليو ٢٠١٩، أطلق رئيس الوزراء عادل عبد المهدي عملية التعداد السكاني لعام ٢٠٢٠، والتي أقر مجلس الوزراء على إثرها رصد حوالي ٣٦ مليون دولار أميركي (٤٤,٥ مليار دينار عراقي) لعام ٢٠١٩، وحوالي ١١٦ مليون دولار أميركي (١٤٠ مليار دينار عراقي) لعام ٢٠٢٠. كما قام المجلس الأعلى للسكان.

ونظم صندوق الأمم المتحدة للسكان عدد من الزيارات التعريفية والتعليمية الميدانية للمكاتب الإحصائية في الأردن ومصر لتبادل الخبرات والتعلم من التجارب السابقة لرفع قدرات الجهاز المركزي للإحصاء في العراق بغرض إجراء التعداد السكاني الإلكتروني لعام ٢٠٢٠ بدلاً من الإعتماد على الإحصاء السكاني الورقي.

وأقر مجلس الوزراء أيضاً التعديل الأول على قانون التعداد السكاني العام رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٨، حيث تضمنت التعديلات الرئيسية زيادة حجم المفوضية العليا للتعداد السكاني من خلال الترحيب بأعضاء جدد من



مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتعداد السكاني

تعقد مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتعداد السكاني اجتماعات شهرية لمناقشة التطورات وآخر المستجدات المتعلقة بعملية تنفيذ التعداد السكاني لعام ٢٠٢٠ للاتفاق على الخطوات المستقبلية الكفيلة بتنفيذه. وتقوم المجموعة المشتركة بمهامها تحت إشراف المنسق المقيم في حين يترأس اجتماعاتها ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتعنى المجموعة بتنفيذ خمس مهام رئيسية هي:

- الاشراف والحرص على جودة عملية تنفيذ المراحل الهامة من خطة التعداد السكاني وفي الوقت الزمني المحدد
- تقديم الدعم التقني والعملي والملاحظات حول أدوات التعداد السكاني الرئيسية وإجراءاته ليتم إعتماها من قبل الحكومة العراقية
- متابعة تنفيذ القرارات التي تبنتها الجهات المعنية بالتعداد السكاني مثل الجهاز المركزي للإحصاء والهيئة المركزية للإحصاء في إقليم كردستان العراق من حيث الجودة والوقت
- تنظيم زيارات رصد ومتابعة للمؤسسات الإحصائية على المستوى الوطني والمناطقى ومستوى المحافظات للاشراف على العمل المنصوص عليه في خطة التعداد السكاني
- تقديم الدعم في استقطاب الدعم والتأييد للتعداد السكاني في العراق

وتقدم الأمم المتحدة وفي مقدمتها صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لحكومة العراق من خلال تسهيل زيارات تعليمية تدريبية وورش عمل لتبادل الخبرات، وتوظيف خبراء دوليين في مجالات نظم المعلومات الجغرافية والمناصرة والتوعية وتوفير آخر صور للأقمار الصناعية، والتي هي على درجة عالية من الدقة، لضمان تغطية جغرافية شاملة للمحافظات العراقية.



التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تبادل الخبرات

دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان ضمن التعاون فيما بين بلدان الجنوب زيارتان تعريفيتان تعليميتان وأربع زيارات تبادل خبرات بين الجهاز المركزي للإحصاء والهيئة المركزية للإحصاء في إقليم كردستان العراق وكرديستان العراق وبين دائرة الإحصاءات العامة في الأردن والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر.

ففي شهر مايو ٢٠١٩، شارك خبراء من الجهاز المركزي للإحصاء والهيئة المركزية للإحصاء في إقليم كردستان العراق في زيارة تعريفية تعليمية في العاصمة المصرية القاهرة لمناقشة نموذج التعداد السكاني المصري، وركزت النقاشات على القيمة المضافة لتبني منظومة التعداد الإلكتروني ووسائل حماية خصوصية المعلومات التي يتم تجميعها وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية اللازمة لإنجاح عملية التعداد السكاني وغيرها من المواضيع. أما في شهر يونيو ٢٠١٩، فقد شارك خبراء عراقيون في زيارة مشابهة للعاصمة الأردنية عمان لدراسة متعمقة لإطار عمل وهيكله التعداد السكاني لعام ٢٠١٥ في الأردن مع دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

كما شارك خبراء عراقيون من الجهاز المركزي للإحصاء والهيئة المركزية للإحصاء في إقليم كردستان العراق في ورشة عمل نظمها البنك الدولي حول المسح الصحي والاجتماعي والاقتصادي في العراق والذي انعقد من ١٦ وحتى ١٩ سبتمبر ٢٠١٩، حيث ناقشت الورشة خلال اليومين العلاقة بين التعداد السكاني والمسح، وعمّا إن كانت البيانات التي يمكن تجميعها من التعداد كافية للاستجابة لنتائج المسح. وناقش المشاركون أيضاً مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، وإطار العمل الرئيس للتعداد السكاني والإستبيان.

وفي ٢١ سبتمبر ٢٠١٩، توجه فريق التعداد السكاني في العراق إلى العاصمة الأردنية عمان للمشاركة في إجتماع مجموعة الخبراء بشأن التعداد السكاني العراقي، والذي شارك بتنظيمه الجهاز المركزي للإحصاء وجهاز الإحصاء في إقليم كردستان والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وناقش المشاركون خطط التعداد القطاعية والتقدم الذي تم إحرازه، وآلية تنفيذ التعداد الإلكتروني، والتحديات التي تواجه التعداد، والمدونة الوطنية للمناصرة والتوعية بالتعداد، وآليات العمل الميداني، ونظم المعلومات الجغرافية، ودور وسائل الإتصال في عملية الإحصاء، ودور الإعلام في دعم هذه العملية والترويج لها.

كما نظم الجهاز المركزي للإحصاء مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ورشة عمل لتبادل التجارب والخبرات حول التعداد السكاني مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر بين ٢٨ و ٣١ أكتوبر ناقش إدارة التعداد السكاني وتكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات الجغرافية وغيرها من مواضيع التدريب ورفع القدرات وتم أيضاً عقد إجتماع خبراء بإشراف المكتب الإقليمي للصندوق. وركزت الورشة على تغطية الثغرات التقنية الحالية في العراق وتعزيز العمل محلياً عليها بدعم إقليمي كما كان الحال مع التعداد السكاني المصري في عام ٢٠١٧. واتفق الجهاز المركزي للإحصاء والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على التعاون لتعزيز الهيكل التقني في التعداد السكاني.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشير إلى التعاون التقني بين البلدان النامية في الجنوب العالمي، فهو أداة تستخدمها البلدان والمؤسسات الدولية والأكاديميون والمؤسسات المدنية والقطاع الخاص للتعاون وتبادل المعرفة والمهارات والمبادرات الناجحة في مجالات محددة مثل التطوير الزراعي وحقوق الإنسان والتوسع الحضاري وتطوير المدن والصحة والتغير المناخي وغيرها من المجالات.

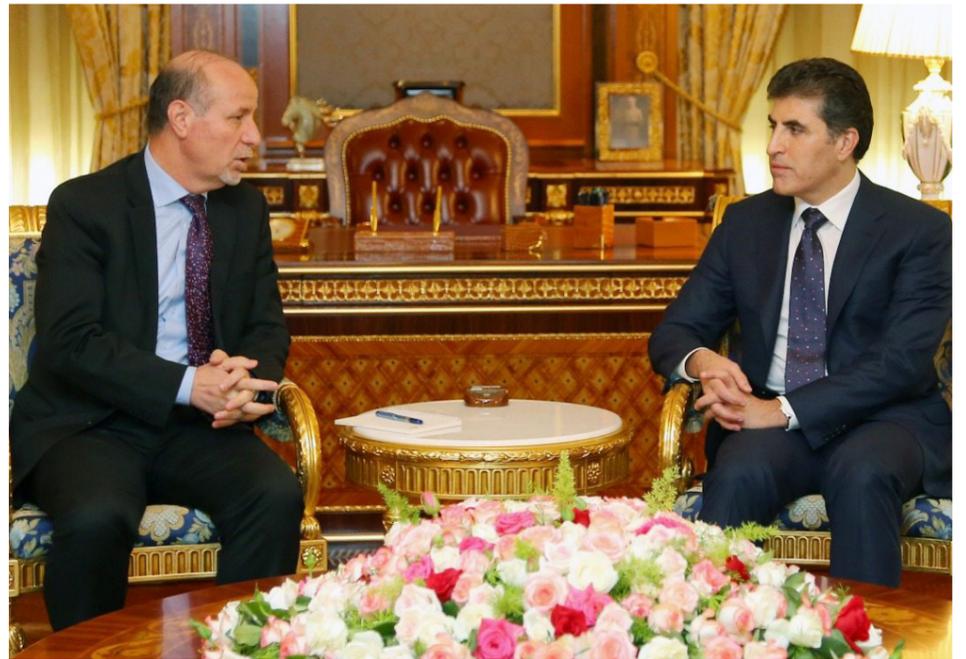
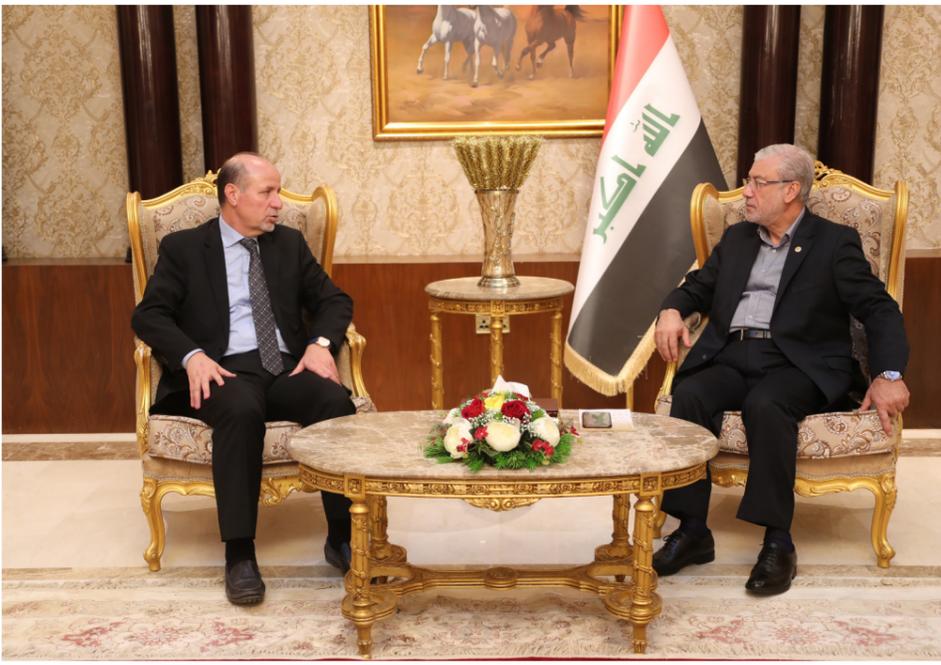


جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان في دعم ومناصرة التعداد السكاني في العراق

أنهى الدكتور لؤي شبانة، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في منطقة الدول العربية، زيارة للعراق استمرت أربع أيام في نهاية شهر يوليو ٢٠١٩ تضمنت إقليم كردستان العراق. وكان المدير الإقليمي قد عقد عدداً من الاجتماعات مع مسؤولين رفيعي المستوى في المنطقة الجنوبية الوسطى وإقليم كردستان العراق لتكون جزءاً من جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم ومناصرة تنفيذ التعداد السكاني في العراق لعام ٢٠٢٠. والتقى المدير الإقليمي مع رئيس الوزراء السيد عادل عبد المهدي، ومستشار الرئيس العراقي الدكتور علي شكري، والنائب الثاني لرئيس البرلمان السيد بشير الحداد، بالإضافة للقائه مع وزراء الصحة والتخطيط وغيرهم من المسؤولين.

ولاقى المدير الإقليمي ردود فعل إيجابية حول تنفيذ التعداد السكاني خلال لقاءاته، كما أقرت كل من الحكومتين ضرورة عدم استخدام نتائج التعداد لأغراض سياسية بل لأهداف تنموية وتطويرية. وفي حين أجمع المجتمعون على وجود عوائق تقف في وجه تنفيذ التعداد السكاني، أعلن الجميع جهوزيتهم لمناقشة هذه العوائق وأي تداعيات تدفع للقلق للتوصل إلى إتفاق يخدم أولاً وأخيراً مصالح العراق.

وصرح المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في حديث له حول التعداد السكاني قائلاً: «لا نستطيع أن نخذل شعب العراق، فبعد سنوات من العيش في ظل ظروف إجتماعية صعبة والمعاناة بسبب آثار ونتائج الحرب، لا بد أن نقف مع الشعب العراقي وندعمه من خلال الحصول على معلومات دقيقة ووضع استراتيجيات تركز عليه لمساعدته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة.»



تعداد تجريبي سكاني من أجل التنمية

أجرى الجهاز المركزي للإحصاء والهيئة المركزية للإحصاء في إقليم كردستان العراق تعداداً تجريبياً في أربع محافظات عراقية هي الأنبار وبغداد والبصرة وإربيل في شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١٩. وطبق التعداد التجريبي جميع الخطوات الموضوعية للتعداد لا سيما أخذ العينات الإحصائية والتجميع وحصر الأسر المعيشية مما ساعد في التعرف على الثغرات والتعامل معها قبل تنفيذ التعداد السكاني.





UNITED NATIONS POPULATION FUND - IRAQ
صندوق الأمم المتحدة للسكان - العراق

United Nations Population Fund

UN Compound

Green Zone

Baghdad, Iraq

www.unfpa.org

Iraq.unfpa.org

